



Souad El Yamani et Bernard Rosenberger.- *Histoire du sucre marocain. De la Méditerranée à l'Atlantique (XI^e-XVII^e siècles): nouvelles sources. Coordination de Jamaâ Baïda (Rabat: Publications des Archives du Maroc, 2022), 197p.*

سعاد اليميني وبرنار روزنبرجي، تاريخ السكر المغربي. من المتوسط إلى الأطلنطي (ما بين القرنين العاشر والسابع عشر الميلاديين): مصادر جديدة. تنسيق جامع بيضا (الرباط: منشورات مؤسسة أرشيف المغرب، 2022)، 197 ص.

صدر حديثاً عن مؤسسة أرشيف المغرب بالرباط كتاب عن تاريخ السكر المغربي اشترك في تحرير صيغته النهائية المؤرخ الفرنسي برنار روزنبرجي والمؤرخة المغربية سعاد اليميني. وسبق أن نشر برنار روزنبرجي في السبعينيات عرضاً بيولوجرافياً عن كتاب بول بيرتيي الصادر عن المركز الجامعي للبحث العلمي في الرباط سنة 1966، ثم أتبعه بدراسات كثيرة، تضمنت بعض من فصولها جوانب من تاريخ السكر. أما الباحثة سعاد اليميني، فقد أعدت أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ تحت إشراف جان دوفيس (Jean Devis)، حول إنتاج السكر المغربي وتصديره، من القرن العاشر إلى القرن السابع عشر الميلاديين، في جامعة باريس السربون سنة 1996 تحت عنوان:

Souad El Yamani, "Production et exportation du sucre marocain, du XI^{ème} au XVII^{ème} siècle" (Thèse pour obtenir le doctorat, Université Paris 1, Panthéon-Sorbonne, 1996), 350p.

ويبدو أن هذا التأليف الذي تقدمه في هذه الورقة ربما جرى استخلاصه في خطوطه العريضة من هذه الأطروحة بالذات، وذلك وبتصرف كبير ومحاولة للتحيين من قبل الباحثين

المذكورين. وبغض النظر عن أسباب وحيثيات بقاء هذه الأطروحة لبضعة عقود أيضا دون نشر، وأيضا عن دواعي مشاركة برنار روزنبرجي إلى جانب صاحبة الأطروحة الأصلية في وضع هذا الإصدار بصيغته النهائية، فإن الباحثان يشتركان في اهتمامهما منذ عقود بقضايا السكر المغربي في بُعديه الاقتصادي والغذائي، وفي تطويره المتوسطي أو الأطلنطي. ولعل أبرز علامة على أهمية هذا العمل رغم قلة عدد صفحاته التي تقل عن المائتين، مُسارعة المؤرخ أحمد بوشرب، المتخصص في تاريخ المغرب الحديث، وصاحب الاطلاع الواسع على النصوص والوثائق البرتغالية المتصلة بالمغرب والمغاربة، إلى ترجمة هذا العمل إلى اللغة العربية، وإصداره في هذه السنة ضمن منشورات دار الثقافة المغربية، وذلك بعد انصرام سنة واحدة فقط على صدور طبعته الفرنسية.

لكن، ما الحاجة إلى كتاب عن تاريخ السكر المغربي، يُسلط الضوء بشكل خاص على المنعطف السعدي، ونحن نتوفر على كتاب ضخم عن تاريخ زراعة قصب السكر وصناعة مادة السكر في المغرب السعدي، ألفه المراقب المدني/ الباحث الفرنسي صاحب النفس الطويل، بُول بيرتبي (Paul Bethier)؟ هل ظهرت مصادر جديدة لم يُتَّح لبيرتبي الإطلاع عليها؟ أليس هذا ما قصده الباحثان في القسم الأخير من العنوان الفرعي لكتابهما؟ وهل يتعلق الأمر بنصوص جديدة أم باكتشافات أثرية، أم بهما معاً؟

اضطر الباحثان وهما يُتقبان عن المادة التاريخية بخصوص زراعة قصب السكر وصناعة السكر في المغرب خلال الحقبين الوسيطة والحديثة، إلى تصفح عدد كبير من المؤلفات المغربية، الأندلسية، الشرقية والأوروبية، في شتى التخصصات، حتى ليُخيل للمرء أنهما لم يتركا كتابا إلا وبحثا فيه عن موضوع كتابهما. فأحيانا نجدهما أمام معجم عربي بحثًا عن المعاني الممكنة لمصطلح ورد في المصادر الإخبارية المغربية، وأحيانا أخرى يتوقفان عند كتب الفقه المالكي لفهم نظام الشركة في الإنتاج الزراعي، أو كتب النوازل بحثا عن القواعد المنظمة لاستغلال حقول قصب السكر. وإلى جانب هذا وذاك، استخدم المؤلفان براءة كبيرة ويقظة منهجية كتابات الجغرافيين المغاربة والمشاركة والأندلسيين. كما اعتمدا على كتب الفلاحة والتقويم الفلاحي وهما يدرسان طرق وأساليب زراعة قصب السكر. ولم يفتها في هذا الصدد تصفح عدد من كتب الطب والنبات، بحثا عن خصائص السكر ومميزاته واستخداماته الطبية. أما بالنسبة لكتب الطبخ الوسيطة، فقد وفرت لهما لمحة عن الاستخدامات الغذائية للسكر على مستوى المأكولات والمشروبات، قاما باستكشافها بواسطة الكتب الإخبارية وكتب التراجم السعدية مثل مناهل الصفا للفشتالي والمنتقى المقصور لابن القاضي، واللذين أشارا إلى استخدام السكر في إعداد مجموعة من الحلويات لفائدة البلاط المنصوري، وتقديمه للضيوف في حفلات عيد المولد النبوي المنعقدة بقصر البديع في مراكش، مؤكدين بذلك طابعه النَّخبوي.

أما مكمّن قوة الباحثين ومحتويات كتابها، فيتمثل في المادة المصدرية الأوروبية، التي مكنتها من تعويض المصادر العربية عند صمتها، فضلا عن اشتغالها على كمّ كبير من المعطيات بخصوص زراعة قصب السكر وتصنيع مادة السكر، بعدما تزايدت أهمية الإنتاج المغربي وتشعبت خطوط الصادرات لتشمل عددا معتبرا من دول أوروبا الغربية. وقد استقوا مادتهم الإخبارية من الكتب المنشورة لمؤلفين عاشوا ردها من الزمن في المغرب أو كانوا مُطلعين اطلاعا غير مُباشر على صناعة السكر والتجارة فيه، دون أن تطأ أقدامهم أرضه، مثل بالدوتشيوي بيگولوتي، وخورخي دي هنين، ولويس ديل مارمول كربخال، وأنطونيو دي صالدانيا وغيرهم كثير.

كما استغل الباحثان بدرجة مُكثفة المصادر غير المنشورة لتاريخ المغرب (S.I.H.M.) في مختلف سلسلاتها؛ فأحسنا استعمال هذه الوثائق في توضيح عدد معتبر من القضايا وبطريقة متناغمة مع بقية المصادر، مع حُرُصِهما - كلما استدعى الأمر ذلك - القيام بالنقد الخارجي والداخلي لها، وهو ما حصل مع رسالة برتغالية مؤرّخة بالخامس من نونبر 1510، كما ورد في تقديمها بالمجلد الأول، تمّ استغلالها لاحقا من قبل الباحثين لتأكيد أهمية الصادرات المغربية من السكر عند مطلع القرن السادس عشر الميلادي، علما أن التاريخ الصحيح للوثيقة هو الخامس من نونبر 1550. وتفطّن المؤلفان المُلمّان بدقائق هذا العمل الضخم إلى فداحة هذا الخطأ، فنبّها إليه، ودعا إلى مراجعة الاستنتاجات المبنية على التاريخ الأول. أما النموذج الثاني الدال على يقظة المؤلفين حين استغلالهما تلك الوثائق، فهو اعتراضهما على تقديم السكر الوارد خبره في بعض الوثائق زمن حكم السلطان زيدان بن أحمد المنصور بالله باعتباره سُكرا مغربيا، وتأكيدهما بالمقابل على حقيقة حصول المخزن عليه من السفن التي وقع أسرها محمّلة به قادمة من البرازيل أو غيرها من المناطق المُنتجة له.

وبعيدا عن الوثائق المكتوبة، استفاد المؤلفان كثيرا من نتائج الحفريات الأثرية التي أنجزها بُول بيرتبي في مصانع السكر المُكتشفة والبالغ عددها 11 مصنعا. وقد نوّه الباحثان بدقة تحرياته الميدانية وخرائطه وتصاميمه ومقاطعته، والتي سمحت في مجملها بتوطين المنشآت الصناعية المتخصصة في إنتاج السكر، والتعرف على التقنيات المستخدمة فيها. لكنهما لم يقفا عندها، بل استغلا كذلك نتائج التحريات والحفريات الأثرية اللاحقة التي تأتى إنجازها في بعض المواقع السوسية على وجه التحديد، من بينها تقرير غير منشور لصاحبه بيرتبي حول مصنع جديد للسكر في تامالوكت، تسنى له اكتشافه بعد نشر كتابه، ثم الأبحاث المنجزة في إطار تعاون جامعي بين جامعتي نانسي الفرنسية وأكادير المغربية، بهدف إعداد تصاميم جديدة لمصانع السكر في منطقة سوس ودراسة أنماط البناء المُعتمدة بها، فضلا عن إنجاز حفريات جديدة

بمصنع أولاد مسعود عام 1999. كما استفاد المؤلفان من الأطروحة الجامعية التي أعدتها الباحثة موركين جودنر حول أركيولوجيا الاستيطان الوسيط والحديث بسهل تارودانت ودير الأطلس، عام 2016، والتي سلطت الضوء على تاريخ زراعة قصب السكر وصناعة السكر في المنطقة.

مكنت المصادر المكتوبة والأثرية سالفة الذكر من مراجعة عدة فرضيات ومسلمات تتعلق بإعادة السكر المغربي، والتي سبق لبول بيرتبي أن دافع عنها في كتابه. وهنا أيضا تكمن قوة الكتاب وأهميته، فالمؤلفان لم يكتفيا بالتركيب، بل أعادا التفكير من جديد في عدد من القضايا المرتبطة ببدايات زراعة قصب السكر، واعتماد نظام الإنتاج العبودي خلال العهد السعدي، والسياقات السياسية والاقتصادية والقانونية والتقنية والطبيعية المهيأة لتطور صناعة السكر، فضلا عن الأسباب الكامنة خلف انهيار هذه الصناعة وصعوبة إحيائها في مطلع القرن السابع عشر الميلادي.

لم يكن من السهل على المؤلفين تتبع زراعة قصب السكر وإنتاج السكر في المغرب خلال العصر الوسيط، فلا وجود لأي نص بهذا الخصوص قبل ابن حوقل في نهاية القرن العاشر الميلادي. ولهذا السبب، اعتمد المؤلفان القرن الحادي عشر مُحدداً كرونولوجياً أولاً لعملهما، دون إقراره بداية لهذا النشاط الاقتصادي في الجنوب المغربي على وجه التحديد. وقد توقفا في هذا الصدد عند قوله أكد من خلالها بيرتبي على سير قصب السكر على وقع خُطى القرآن، وبالتالي ربطُ ظهوره في المغرب بحدث الفتح الإسلامي. وهو ما رفضه المؤلفان بسبب الطابع المُطلق لهذا التأكيد وعموميته الكرونولوجية، فضلا عن انعدام الشواهد المكتوبة أو الأثرية على اهتمام أوائل الفاتحين بهذا النوع من المزروعات، بل وعدم ملاءمة الأوضاع السوسيو-اقتصادية والسياسية لهذا النوع من الأنشطة وقتئذ.

وإلى جانب التاريخ الذي لم يُجسم بعد في شأنه، تساءل المؤلفان عن المسلك أو المسالك التي اتبعتها قصب السكر ذو الأصل البنغالي للوصول إلى المغرب. وتتلخص الإجابة عن هذا السؤال - حسب المؤلفين - في فرضيتين، تُرجع الأولى منها دخوله إلى المغرب عبر الأندلس، أما الثانية، فتُقدم مصر كمحطة أساسية في هذه الرحلة. وقد استبعدا الفرضية الأولى لانعدام الشواهد الدالة على وجود ربط مباشر بين الجنوب الأندلسي ومنطقة سوس، بينما رجّحا المصدر المصري بناء على أهمية إنتاجها من السكر وقتئذ، ووجود عدد من المسالك المُتبعة من قبل التجار والمسافرين في رحلتهم من النيل إلى بلاد المغرب. لكننا نفتقد في الحالتين لدليل نصي يؤكد انتقال قصب السكر عبر هذا المحور أو ذاك إلى المغرب، فضلا عن ضعف الدليل المُقدم لنفي الأصل الأندلسي. ولا يجب أن يغيب عن ذهننا ونحن نتناول بالدراسة انتقال قصب

السكر والمعارف المرتبطة به من منطقة إلى أخرى، النقد الشديد الذي تعرضت له النظرية الانتشارية خلال العقود الأخيرة، بسبب منحها التبسيطي.

وخلافا لما قد يعتقد البعض من حدوث تطور كبير في زراعة قصب السكر بعد وصول السعديين إلى السلطنة، مقارنة بما كان عليه الحال منذ القرن العاشر على الأقل، فقد رجّح الباحثان جهود المعارف والمهارات والخبرات المتصلة بهذا النشاط الفلاحي، كما قدّمها المؤلفات الأندلسية والمغربية. واقتصر التغيير في هذا المجال على توسيع المساحات المخصصة لزراعة قصب السكر بغيّة مضاعفة الإنتاج في سياق مُتّسم بتزايد الطلب الخارجي على السكر المغربي وحاجة المخزن إلى المزيد من الموارد المالية. كما احتفظ السكر كمنتوج نهائي بطابعه النخبوي، فقد ظل إلى حدود القرن التاسع عشر الميلادي مُنتجا فاخرا، مُوجّها بالدرجة الأولى للأمرء والفئات الأرستقراطية. ويعود السبب في ذلك إلى تفضيل العسل على السكر سواء كغذاء أو كدواء، فضلا عن ارتفاع سعر السكر إذا ما قُورن بالعسل.

أما بخصوص الطور الأطلنطي، فيُمثل جوهر الكتاب ومداره، إذ تحول السكر فيه إلى سلعة رئيسية تُراهن عليها السلطنة لتحقيق طموحاتها السياسية. وحتى يستوعب القارئ هذا التغيير الجذري، لجأ المؤلفان إلى تفكيك الواقع المغربي خلال القرن السادس عشر، بغيّة تحليل كل عنصر من العناصر المؤثرة في إنتاج السكر على حدة. فميّزا بين السياقين السياسي والاقتصادي، والأسس الطبيعية والإطار القانوني، والشروط السوسيو-اقتصادية والتجديدات التقنية.

خضع إنتاج السكر وتسويقه حسب المؤلفين للمتغيرات السياسية المحلية والإقليمية خلال النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي. فقد أملت حاجة القوة السعدية الناشئة في الجنوب المغربي إلى الموارد المالية، تطوير زراعة قصب السكر على منوال المالميك. وإذا كان السعديون قد نجحوا بالفعل في الرفع من حجم الإنتاج بوتيرة سريعة، فإنهم عجزوا عن تسويقه خارج المغرب قبل تحريرهم حصن سانتا كروز عام 1541 من قبضة البرتغال، والذي سيصبح المنفذ الأول للسكر المغربي صوب الدول الأوروبية المُطلعة إلى الحصول عليه. وسيُساهم تخلي البرتغال فيما بعد عن كل من أسفي وأزمور في مضاعفة حجم المبادلات التجارية وقيمتها مع الخارج.

لكن لم تنقض إلا ثمان سنوات على تحرير سانتا كروز حتى واجهت تجارة السكر المغربي أزمة جديدة، إثر إصدار الملك شارل كينت، بتاريخ 29 مارس 1549، قرارا يمنع بموجبه كافة العلاقات بين الموانئ الأندلسية والموانئ المغربية الخاضعة للسعديين. هذا علما بأن الطلب الدولي على السكر كان قد ارتفع بوتيرة سريعة موازاة مع ضُمور المراكز التقليدية لإنتاجه في كل من المتوسط والجزر الأطلنطية خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر ومطلع القرن

السادس عشر الميلاديين، وهو ما فسح المجال أمام المغرب لتعويضها رغم ما لاحظته التجار الأوروبيون من تدني جودة سُكره. وكان من بين نتائج هذه الأزمة المؤقتة توافد التجار الإنجليز بأعداد كبيرة على المغرب بحثا عن السكر وغيره من المواد التي لم تعد تصل ميناء قادس. وحتى يُحوّل المخزن السعدي دون خروج العملة الذهبية كمقابل للسلع الإنجليزية، قرّر تسديد ثمن وارداته بالسكر، فكانت بذلك الانطلاقة الكبرى لهذا المنتج المغربي الذي ستُعول عليه السلطة لتحقيق مشاريعها وطموحاتها السياسية، خاصة في عهد السلطان أحمد المنصور بالله.

إذا كانت المراسي الضرورية لوسق السكر قد توفرت، فضلا عن تزامم التجار الأجانب على أبوابها للحصول على حاجياتهم منه ومن بضائع أخرى، فإن المعادلة لم تكن لتكتمل دون توفر الشروط الطبيعية واللوجستية لزراعة قصب السكر وتصنيع السكر. وتتمثل حسب المؤلفين في الحرارة الضرورية للنمو، والماء الغزير والمُنظم من أجل الرّي وتحريك الدواليب والأرحية، والتربة الغنية بالمواد العضوية، والوقود بكميات كبيرة لطبخ عصير السكر، فضلا عن الخشب المُوجه لإنشاء الآلات وصيانتها وصناعة الصناديق المُخصصة لحمل قوالب السكر، دون أن ننسى الأواني الخزفية والنحاسية الضرورية أثناء عملية التصنيع. وقد أدرك السعديون أهمية هذه العناصر من أجل إنجاح مشروعهم الاقتصادي، فاختاروا منطقة سوس ثم فيما بعد شمال الأطلس الكبير من أجل إقامة المزارع والوحدات الإنتاجية، وشيّدوا السواقي والقنوات الأرضية والمحمولة لجلب مياه المنابع الغزيرة، مع الحرص على منح الأولوية في الري لحقول قصب السكر على غيرها من الأراضي الزراعية المُستحقة لتلك المياه، كما وفّرُوا الخشب بكميات هائلة تسببت في تراجع الغطاء الغابوي واختلال التوازنات البيئية. ولضمان التزود المُنتظم بالأواني الخزفية، أقيمت مجموعة من الأفران بجوار الوحدات الإنتاجية. أما العنصر الأهم وهو الأرض، فقد حازها المخزن عبر الاستيلاء على الأراضي الخاضعة سابقا للبرتغال وحلفائهم مُعتبرًا إياها أراضي خراج، كما قام بترحيل عدد من القبائل ومصادرة أملاكها، مُبررا ذلك بتمردّها وخروجها عن طاعة الإمام، فضلا عن إكراه عدد من المزارعين على استبدال مزروعاتهم المعيشية بقصب السكر.

لكن من كان يشتغل في المزارع والمصانع؟ تحدث الفشتالي في مناهل الصفا عن العملة، وهو مصطلح عام وغير دقيق، لكنه في نظر اليمني وروزنبرجي يستثني على الأقل فئة العبيد، ما دام الفشتالي كان قادرا على التمييز بينهم وبين سائر العمال المأجورين. أما مارمول كربخال وجون دي كارديناس، في رسالته المؤرخة بـ 18 أكتوبر 1589، فقد أشارا إلى تشغيل المزارعين المُستقرين في مناطق إنتاج قصب السكر وبجوار المصانع، فضلا عن الأسرى المسيحيين.

أما بخصوص الاستخدام المكثف للعبيد في سائر الأعمال الزراعية والصناعية، والذي دافع عنه بول بيرتيني، وبلينز إسومبا وغيرهما، فقد رفضه الباحثان لانعدام الأدلة على ذلك، فضلا عن دعوتها إلى التمييز بين أشغال تجهيز البنية التحتية الزراعية والصناعية والتي لم تكن تتطلب خبرة كبيرة ومهارات خاصة، وبالتالي كان بالإمكان إسنادها إلى العبيد والأسرى المسيحيين، أو إلى سواعد الساكنة القروية في إطار التعبئة العمومية أو التوزيع، ثم الأشغال والعمليات الدقيقة داخل المزارع والمصانع، والتي كانت في حاجة إلى يد عاملة مؤهلة، لم يكن العبيد قادرين على توفيرها.

ومن جهة أخرى، عبّر المؤلفان عن رفضهما للربط الذي أقامه بول بيرتيني بين حملة السلطان أحمد المنصور بالله على السودان عام 1591 ورغبته في جلب المزيد من العبيد للعمل في المزارع والمصانع. فالنصوص لم تتحدث عن أي تدفق للعبيد بأعداد كبيرة على المغرب بعد عملية الغزو، فضلا عن انطلاق العملية العسكرية ككل من دوافع مالية واقتصادية بالدرجة الأولى. أما الشواهد الطوبونيمية المجاورة للمزارع والمصانع، مثل سور العبيد وقصور العبيد ودوار العبيد وروض العبيد ومقبرة العبيد، والتي اعتبرها بيرتيني دليلا على صحة فرضية النظام العبودي، فقد دحضها الباحثان انطلاقا من وقوفهما على نماذج مماثلة في الجنوب المغربي، ترتبط في التقاليد الشفهية بالجيوش النظامية للسلطان مولاي إسماعيل ومن تقلد الحكم بعده، فضلا عن الطراز العلوي الواضح لبعض من تلك البنايات المقترن اسمها بالعبيد. وعموما، يمكن القول أن الحسم في هذه المسألة ما زال بعيدا، ويتطلب مزيدا من البحث في الذاكرة والمدونات التاريخية.

لم يغفل الباحثان كذلك وهما يُفككان الشروط المحيطة بازدهار صناعة السكر النبش في تاريخ التقنيات. فقد تطلّب الانفتاح على السوق الخارجية والبحث عن موطأ قدم فيها بواسطة مُنتج تنافسي تطوير التقنيات المُستعملة منذ العصر الوسيط. وهو بالفعل ما أثبتته الحفريات الأثرية المنجزة في المصانع المُكتشفة، حيث استعملت الدواليب والأرحية المائية والأسطوانات. كما مكنت المقارنة بين تصاميم المصانع المُشيدة شمال الأطلس الكبير زمن حكم المنصور بالله ومثيلاتها في منطقة سوس من التنبّه إلى التشابه الكبير بينها، وهو ما يدل على وجود نموذج صناعي ناجح تم إتباعه في كافة المواقع.

إذا كان سؤال البدايات مُستعصيا لأسباب مرجعية بالدرجة الأولى، فإن البحث عن الأسباب الكامنة وراء انهيار زراعة قصب السكر وصناعة السكر المغربي يتطلب هو الآخر بحثا مُعمّقا، يتجاوز العوامل الظرفية إلى العوامل البنوية، وهو ما سعى المؤلفان إلى تحقيقه في كتابهما.

وتتضمن المصادر الإخبارية والوثائق الأجنبية في هذا الصدد عددا من الإشارات المباشرة وغير المباشرة إلى الصعوبات التي واجهت مشروع السكر السعودي. فالجولة التي قام بها السلطان محمد الشيخ في منطقة سوس عام 1552 ربما كانت الغاية منها تثبيت الأمن وإصلاح الأوضاع حتى لا يتأثر إنتاج السكر، كما أن سَجَنَ الرجل المُكلف بمزارع قصب السكر في ضواحي تارودانت لعدم تأديته ما بذمته للمخزن، قد يُعتبر دليلا على سوء التدبير أو المحصول السيئ أو شيء آخر. أضف إلى ذلك ما ألمَّ بعدد من مصانع السكر من تخريب بسبب حروب السلطة بعد وفاة السلطان عبد الله الغالب بالله، وهو ما أدى إلى تراجع كميات السكر المُصدَّرة إلى إنجلترا منذ 1576. ويميل المؤلفان إلى تفسير قيام السلطان أحمد المنصور بالله بتشديد مصانع جديدة للسكر شمال الأطلس الكبير، وقريبا من العاصمة مراكش، برغبته في ضمان استمرارية الإنتاج بعدما تزايدت حدة التوتر بين المجتمع والسلطة في منطقة سوس.

ومن جهة أخرى، كشفت الرسالة المطولة التي حرَّرها الإسباني جون دي كارديناس عام 1589 لصالح التاج الإنجليزي، عن بعض الأسباب البنيوية لانهيار تجارة السكر، والمُرتبطة في مجملها بضعف التنظيم السياسي والاقتصادي للدولة السعودية. فقد كانت أسعار السكر المغربي في تزايد مستمر مقابل تقلص حجم وقيمة الصادرات الإنجليزية إلى المغرب، فضلا عن إكراه التجار الإنجليز وغيرهم على اقتنائه رغم ملاحظاتهم بخصوص سعره وجودته. ولعل النظام المُتبع في الإنتاج والتسويق، هو الذي حدا بالمُستفيدين من عقود الاحتكار إلى التلاعب والغش في جودة السكر ووزنه، بُغية تحقيق المزيد من الأرباح. وتتلخص نتائج هذه الأعمال في مغادرة الكثير من التجار الأوروبيين للمغرب وتخليهم عن سائر أعمالهم به، زيادة على فشل مشروع شركة بلاد البربر (Barbary Company) التي أسستها الحكومة الإنجليزية عام 1585 بُغية تنظيم المبادلات التجارية مع المغرب.

واستكملت الحلقة، بانتشار الطاعون ما بين عامي 1597 و1606، مُتسببا في خسائر بشرية كثيرة وفرار التجار الأوروبيين من الموانئ خوفا من الإصابة بالعدوى، وخوفا من القراصنة المُستقرين بمصب واد سبو والمعمورة وعدوتي أبي رقرق، زيادة على زعزعة سلطة المخزن المنصوري، وهو ما استغله القرويون للهجوم على مزارع قصب السكر ومصانع السكر، بعدما تسببت في حرمانهم من الماء والأرض ومزروعاتهم المعيشية.

هل كانت تلك نهاية حكاية السكر المغربي؟ يُشير المؤلفان إلى محاولة نَهَضَ بها السلطان مولاي زيدان في عشرينيات القرن السابع عشر الميلادي لإعادة تشغيل بعض مصانع السكر. وقد نجحت بالفعل في إنتاجه، لكن بكميات ضئيلة وغير كافية لتلبية الطلب الخارجي على هذه المادة. وابتداء من عام 1638 سنتقطع أخبار السكر المغربي في كافة المصادر الأوروبية.

تلك كانت رحلة المؤلفين مع السكر المغربي من القرن الحادي عشر إلى القرن السابع عشر
الميلاديين، والتي ما كانت لتنجح لو لم يتجاوزا الحدود الإقليمية، باعتبارها عائقا قد يحول دون
تحرر الكتابة التاريخية من قيود النزعة الوطنية.

سمير أيت أومغار

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش